

بالحسن خمسة خمسمية واربعه ولساوسن الموصي له  
بالسبع سبعه ثلثا ثمانية وستون ولساوسن الموصي له  
بالثلث ثلثه ثلثا ثمانية وخمسة عشر ولساوسن الموصي  
له بالثبع تسعة مائتان وثمانون ولساوسن  
الموصي له بالعشر عشر مائتان واثمان وخمسون  
ومجموع ذلك سبعة الاف وثلثا ثمانية واحد وثمانون  
فمنه نصيب كما ذكره والرد المطلق من اثنى عشر  
الف ومائة وثلاثة واربعين حاصل من مسيلة  
الاجازة في ثلاثة اصل مسيلة الرد للوصايا  
ثلثه سبعة الاف وثلثا ثمانية واحد وثمانون  
تقسم كالاجازة فان **ق** في اذ اوصى  
تخص بعين من ماله واوصى ببعضها او ببعض  
ماله لشخص او اكثر ولم يجر في اللفظ ما يقتضي  
رجوعه عن الوصية الا في هذه كالحنا بلة ومحمد  
وابي يوسف وابن ابي ليلى وغيرهم رحمهم الله  
تقسم العيني بين الموصي لهما او الموصي لهما كالعول  
علي وزان ما سبق انفا في هذه الفصول الثلاثة  
ومذهب الامام مالك رحمه الله واهل المدينة  
هو كذلك اذ لم يكن له مال غير العين والاقاب  
كلها لمن اوصى له منها وحده ولاخذ وصيته من  
غيرها وقا ي ابو حنيفة رحمه الله وابن القاسم  
رحمهم الله يقسم على حسب دعاء وبيها فيهما  
او دعاهم بمسيلة ارضي لزيد بعينه ولعمير  
او بثلث ماله ولا مال له غيره في الصورتين ولساوسن

يجد في اللفظ ما يقتضي الرجوع عن الاولي فان اجاز  
الورثة قسم العبد بينهما ارباعا لزيد ثلثا ثمانية  
ارباعه ولعمور ربعه فان لم يجز واقسم الثلث كذلك  
واقفا على هذا احمد بن حنبل ومحمد وابو يوسف  
والجمهور من جمهورهم انه وقال مالك واهل المدينة  
رحمهم الله كذلك لانه لا مال له غيره وعند ابي  
حنيفة رحمه الله وابن القاسم المالكى رحمه الله يقسم  
المال بينهما اسداسا لزيد خمسة اسداسا  
لعمير خمسة اسداسه ولعمير سدسه وفي الرد  
عند ابي حنيفة رحمه الله يقسم الثلث بينهما  
نصفين لانه لا يضرب لاحد في الرد بما اكثر من  
الثلث في غير المسائل الخمسة التي قد بناها  
هكذا قرى المصنف رحمه الله هذه المسئلة في الموا  
السبية وقال الجبيري في تلخيصه في النقل  
عن الحنفية في حال الرد يقسم الثلث على  
ثلاثة لان صاحب الثلث يضرب بالسدس وهو  
ما اصابه من الاجازة انتهى ويظهر لي ان  
الصواب ما نقله المصنف مسيلة قال الامام  
التووي رحمه الله في الروضة وان اوصى لزيد  
بالعبد وقبضته الف ولعمير وثلث ماله  
وله الفان سوي العبد فان اجاز واجعل  
العبد بينهما ارباعا كما ذكرنا ولعمور ربعه  
ثلث الاقربين واذا كان العبد الذي هو الثلث  
المال اربعة كان الاقربان وهما ثلثاه مما تيسر  
لكن ليس للثما فيه ثلث فنضرب مخرج الثلث

بالحسن خمسة خمسمية واربعه ولساوسن الموصي له  
بالسبع سبعه ثلثا ثمانية وستون ولساوسن الموصي له  
بالثلث ثلثه ثلثا ثمانية وخمسة عشر ولساوسن الموصي  
له بالثبع تسعة مائتان وثمانون ولساوسن  
الموصي له بالعشر عشر مائتان واثمان وخمسون  
ومجموع ذلك سبعة الاف وثلثا ثمانية واحد وثمانون  
فمنه نصيب كما ذكره والرد المطلق من اثنى عشر  
الف ومائة وثلاثة واربعين حاصل من مسيلة  
الاجازة في ثلاثة اصل مسيلة الرد للوصايا  
ثلثه سبعة الاف وثلثا ثمانية واحد وثمانون  
تقسم كالاجازة فان **ق** في اذ اوصى  
تخص بعين من ماله واوصى ببعضها او ببعض  
ماله لشخص او اكثر ولم يجر في اللفظ ما يقتضي  
رجوعه عن الوصية الا في هذه كالحنا بلة ومحمد  
وابي يوسف وابن ابي ليلى وغيرهم رحمهم الله  
تقسم العيني بين الموصي لهما او الموصي لهما كالعول  
علي وزان ما سبق انفا في هذه الفصول الثلاثة  
ومذهب الامام مالك رحمه الله واهل المدينة  
هو كذلك اذ لم يكن له مال غير العين والاقاب  
كلها لمن اوصى له منها وحده ولاخذ وصيته من  
غيرها وقا ي ابو حنيفة رحمه الله وابن القاسم  
رحمهم الله يقسم على حسب دعاء وبيها فيهما  
او دعاهم بمسيلة ارضي لزيد بعينه ولعمير  
او بثلث ماله ولا مال له غيره في الصورتين ولساوسن